الجلسة الثانية والتسعون بعد المائة

- **التاريخ :** الثلاثاء 8 رمضان 1421 (2000/12/05)
- **الرئاسة :** السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين .
- **التوقيت :** عشرون دقيقة ابتداء من الساعة الواحدة وسبع وعشرين دقيقة زوالا .
- **جدول الأعمال :**

- مشروع قانون رقم 99.77، يمنع بموجبه الجمع بين الأجرة والمعاش أو أي إيراد آخر يدخل في حكمة .

- مشروع قانون رقم 33.00 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق الاتفاقية الموقعة بليبرفيل في 3 يونيو 1999 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الگابون الهادفة إلى تفادى الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل .

- مشروع قانون رقم 36.00 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية ومركز المعلومات والتسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (انفوسمك) الموقع بروما في 31 يناير 2000 .

❖❖❖

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

أفتتح الجلسة،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، قبل ذلك، توصلت الرئاسة بطلب إحاطة تقدم به السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي التي تعطي لرئيس الفريق حق التدخل في حدود 3 دقائق،

لكم الكلمة السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد أحمد بنا:

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

جاءت الحكومة بتصريح حكومي أكدت فيه على توسيع مجال الحريات العامة وحقوق الانسان، إلا أننا فوجئنا منذ تولي هذه الحكومة تسيير الشأن العام الى تراجع خطير فيما يخص هذه الحريات وأذكر على سبيل المثال لا الحصر عدد المواقف التي تبين هذا التراجع:

أولا : محاكمة الاسبوع الصحفي في شخص مديرها، والزج به في السجن لولا تدخل جلالة الملك الحريص على تمتيع شعبه بحرية التعبير وحرية الاختلاف، نفس الشيء فيما يخص الأخ خالد مشبال.

ثانيا : منع الاحتجاجات والاعتصامات عن طريق الهراوات وأمام قبة البرلمان حيث لم تستثني هذه الحملة الشرسة على الحريات حتى المعاقين، منع النشرة الجريدة الناطقة باسم حزب الشبيبة الاتحادية، وفيما يخص هاته الأخيرة، فهذا شأنكم وإن كان ذلك إنزلاقا خطيرا في قمع الحريات، وأخيرا توجت الحكومة حملتها الشرسة على حرية التعبير بمنع جرائد لو جورنال، دومان، وكذا الصحيفة مد عية أن هذه الجرائد قد مست أسس الدولة ومقدساتها بنشر رسالة صادرة من أحد أعمدة الحزب المكون النواة الصلبة للحكومة، فالرأي العام الوطني يتساءل هل ذكر بعض الأسماء أعضاء هذه الحكومة داخل الرسالة يعتبر مساسا للمقدسات؟ وهل تعتبر الحكومة الحالية نفسها ضمن المقدمات التي لا يجوز النبش في تاريخها أو مساءلتها، مع أن الدستور صريح في فصوله 19 و23 من مقدسات المملكة المغربية، ويتساءل كذلك

الرأي العام الوطني عن الدوافع الحقيقية لهن الرد العنيف من طرف الحزب المهيمن سواء أكان ذلك عن طريق جرائده أو وزراءه، وهنا يجب أن نذكر الحكومة بأنها لم تردع ولم تزد ولم تصدر بلاغا يندد بما قام به عضو نافذ من عيار ثقيل في مصر، ومما صرح به صاحب هذه الرسالة في ندوة عبر قناة الجزيرة من كلام خطير يمس بالمقدسات فعلا وما قاله أخيرا رئيس الغرفة الأولى في برنامج الواجهة والذي يزكي ضمنيا ما جاء في الرسالة وكذا الكتابات الموجهة والمغرضة التي تابعناها في الجرائد الناطقة باسم الحزب والجرائد المتعاطفة أو المسيرة من طرفه، كل هذه المقالات والمداخلات والتصريحات هي في الحقيقة التي تمس بمقدسات المملكة المغربية وبشعور واحساسات الشعب المغربي وهي التي مستوجب الرد الصارم من طرف الحكومة وذلك بمتابعة كل من سولت له نفسه المساس بالمقدسات الحقيقية للبلاد، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يوجد في حالة مرض، واعتذر للمجلس، وستنوب عنه السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التشغيل، فيما يتعلق بطلب الاحاطة، السيد المستشار المحترم، أعتقد أن الحكومة سيكون لها المجال لتوضيح الأمور التي تضمنها طلب الإحاطة عند مناقشة ميزانية هذه السنة، ننتقل الآن إلى جدول أعمالنا، ننتقل الى الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الاعمال وأعطي الكلمة للسيد الأمين، في البداية هناك مجموعة من الأسئلة موجهة الى وزارة الداخلية، وبهذه المناسبة نرحب بالسيد وزير الداخلية ونهنئه على تجديد الثقة الملكية الغالية، ونتمنى له التوفيق والسداد في تنفيذ الاهداف التي رسمها جلالة الملك، وكذلك البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول، الكلمة الآن لصاحب السؤال الأول وهو سؤال يتعلق بالهجرة السرية للمستشار المحترم السيد عبد الإله المكينسي، لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الإله المينسي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى صحبه وآله أجمعين،

سيدي الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

في الواقع، موضوع الهجرة السرية هو موضوع استرعى انتباه الجميع، هو موضوع بالرغم من أنه وضع منذ سنة، حيث أن السؤال وضع في 17 نوفمبر 1999، إلا أنه مع ذلك يبقى حديث الساعة، ويبقى موضوعا من مواضيع الساعة، فكل الجرائد وكل الصحف سواء كانت وطنية أو أجنبية، وكل شاشات التلفزة إلا وتنقل يوميا صورا عن مظاهر تمس بسمعة بلدنا صورا عن مظاهر تمس بشباب يريدون أن يهاجروا الى الخارج من أجل حلم يتحول الى سراب، وفي الواقع عندما نرى هذه الافلام والمصورات في التلفزات الأجنبية، ونرى كيف أنهم استطاعوا بواسطتهم الخاصة أن يصلوا الى كل مواطن الخلل حيث يصورون ويقومون بنقل صور الاطفال والشباب ومخابئهم والوسطاء والذين يقومون بكل الأعمال لكي يوصلوهم الى البر الآخر، كيف والحالة هذه أن أجهزه خاصة تلفزية استطاعت أن تصل الى هذا ولم نستطع نحن أن نمنع هؤلاء لحمايتهم أرواحهم لأن أرواحهم هي في ذمتنا.

في الواقع على أن هذه العلاقة بينما هو موجود وبين ماهو رسمي شرعي هو الشيء الذي يجب أن ننظر إليه بنظرة أخرى يجب أن نحمي، علينا جميعا أن نحمي أرواح هؤلاء الذين استغلوا بجشع من طرف وسطاء، علينا أن نعاقب هؤلاء الوسطاء، علينا أن نعاقب كل من يحاول أن يرى أو يحاول أن يستدر المال بأثمان أرواح شباب مغربي، في الواقع على أن السؤال الأساسي الذي أطرحه هو هل هناك، هل الحكومة والوزارة المكلفة بالداخلية لها برنامج؟ هل لها برنامج استعجالي لحماية أرواح شباب غرتهم مظاهر الحياة السهلة بالخارج؟ وذلك بتنسيق مع كل الوزارات المعنية لأن المشكل ليس مشكل وزارة الداخلية فقط، بل هو مشكل الحكومة عموما، ومشكل كل الوزارات، وماهي عناصر من البرنامج؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

بطبيعة الحال هذا موضوع تردد عدة مرات، وللأسف الشديد، كل الجهات بما فيها الرسمية الأوربية، والجهات المفكرة والتي تهتم بالشؤون الاجتماعية تنظر نظرة كلاسيكية متجاوزة نهائيا.

أولا، التدفق الديمغرافي من جهة لجهة، ومن بلد لبلد أصبح وضع يعرفه العالم ككل، الهجرة ليست محدودة على المغرب في اتجاه أوربا، لتجعل هاد الحركة ديال الهجرة ظهر بهاد الشكل، المسؤولة عنه هي أوروبا، لأنها منعات الحرية ديال التنقل ديال الناس بين الضفتين، وجعلت الفيزا تتخضع لشروط تعجيزية، وفي نفس الوقت هي محتاجة لليد العاملة، وفي نفس الوقت عندها ناس تنظموا هاذ القنوات السرية، وفي نفس الوقت عندنا صناعات وأرباب عمل يستقبلون هاد الناس وتخدموهم، حنا تنفهموا ثلاثة الحوايج:

التستر هي من الجهة التي تقول أنها متضررة، التستر غير بريء، لأنه تيعني أنه يشغل واحد اليد العاملة بأثمان بخيسة جدا، ويهضم حقوق الإخوان ديالنا لتيمشيو لتما.

ثانيا، هادشي، أصبح للأسف الشديد عادي في العالم لأنه حتى من أوروبا لأمريكا كاين هجرة، في داخل أوربا كاين هجرة، الناس تتنقل بسهولة وعندنا حرية التنقل، هادشي ماتظهرش، فالمشكل المطروح الآن: مايمكنش لك تقبض شي واحد رغم أنفه، ونقول له اجلس هنا، وتعمل بوليسي وراه للأسف الناس عندها أحلام، تنشوف الحياة الأوروبية والامريكية في التلفزيون تحسابها منين غادي توصل تما غادي تعيش نفس الحياة، مع أنها تتواجه واحد الواقع اللي هو مؤلم لأنه هاذيك القيم والتربية لكنا وركناها وتنعطينا ارتباط بالأرض وبالحضارة وبالأسرة وبالقبيلة ولا بالمدينة ولا بالجهة، للأسف الشديد تقلصت، رجع الإنسان لا في المغرب ولا في فرنسا ولا في أمريكا ولا في غيرها 3 مقاييس تتحكم في الاستقرار ديالو مستوى الدخل، الامكانيات ديال التحقيقات والتطلعات الشخصية من كل نوع، المحيط والجودة ديال الحياة مشكل يطرح علينا، مشكل يطرح على فرنسا، مشكل يطرح علي اسبانيا، مشكل يطرح على الدول الاخرى التي تعرف كذلك هجرة، وتعرف هجرة ديال العقول وتنعرف هجرة ديال رؤوس الأموال وتتعرف هجرة كذلك ديال السواعد، فهاذ المشكل مايمكنش بلد وحدو يعالجه، وما يمكنش نعالجوه بالعمليات الزجرية، فحسم، ماكافيش ولهذا يجب العمل على التنمية الاقتصادية والعمل على التنمية الحضارية، حتى يكون نوعية الحياة وجودة الحياة كتكون مؤثر حتى أنه الإنسان ماتوليش البلاد ديالوا، عندنا الهجرة في الاتجاه المعاكس، الآن دارو الأمريكيين وحدة فندقية في مراكش ديال... الجنة، لتخص الإنسان يخلص فيها 600 حتى 1500 دولار في النهار، كاين شبان تيجو من أمريكا لمراكش وتخدم بالأنترنيت ، العمل ديالو في نيويورك ولا في شيكاگو، بحيث المستقبل غادي يكون لمجموعات بشرية حضارية اللي يمكن لها تعطي العمل الكريم ومستوى العيش الكريم والحضارة لتتقبط، مايمكنش تقبط واحد... هاذي خمسين عام، ستين عام، المغربي اعطيه ألفين درهم باش يخرج من بلاد و، يقول لك لا، لأنه مستور، دابا يلا عطيتيه 1500 درهم يمشي لاستراليا، يقول: بسم الله، وماشي هو الوحيد، الصيني تيعمل نفس الشيء بنغلاديش تعمل نفس الشيء، والجزائري تعمل نفس الشيء، والفرنسي تعمل نفس الشيء، والعلماء ديالهم نفس الشيء حتى هم في أمريكا، ولهذا ما نبقاوش نظروا للهجرة كأنها واحد الخاصية بالمغرب أو أنها ماجية يا الله لان العمل ماهواش كافي، ماشي بوحدو، كاين معطيات أخرى.

ولهذا تخصنا نأهلوا الأدوات الإنتاجية ديالنا والادوات الإدارية ديالنا، الادوات الحضارية ديالنا، باش نكونوا أعتقد المغرب داخل المحيط ديال البحر الأبيض المتوسط ديال أوروبا يتعاون مع هذه الدول كلها، عاد يمكن لنا نخلقوا واحد الفضاء قادر يستوعب العقول والإرادة ديالها، ورؤوس الأموال والامكانية ديال واحد الانتاج لتعطي نفس المردودية ا لتجبرها العقل أو المستثمر في أمريكا الشمالية أو في اليابان أو في غيرها، فالمشكل كل رجعت تتطرح في مستوى آخر مابقاتش في المستوى العادي، لهذا خرج وهذا دخل، تبلا بغينا نعرفوا الأسباب الحقيقية ماتفهمش، بعض المرات كاين لتخلص 3 ملايين بها يمكن له يبدى المشروع، ولكن ما شي كافي، ولكن ماشي حيث من

ناحيتنا حنا، حتى من ناحية المواطنين كاين واحد النوع ديال التشبث، ديال الإرادة ديال العمل، ما بقاش للأسف الشديد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم،

التعقيب للسيد المستشار.

السيد المستشار:

في الواقع على أن جواب السيد الوزير هو جواب منطقي ولكن مع ذلك لم يجب عن الجوهر، نحن جميعا نعرف أن الهجرة هي حتمية لأن هناك مراكز للجذب، كما أن الدار البيضاء تجذب في المغرب فإن باريس كذلك تجذب في العالم، ونيويورك كذلك تجذب الى آخره، نعرف أن الهجرة هي شيء حتمي، على أنه عندما تصل الى درجة معينة في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية فإنه لاخلاص لك أن تفتش على ماهو أحسن، وبالضرورة على أن التفتيش علي ماهو أحسن يأتي من خلال الدعاية، من خلال مجموعة أشياء التي لا تكون صائبة، إلا أن المشكل على أنه المغرب والحكومة المغربية والدولة المغربية هي مسؤولة على سلامة مواطنيها، وبالتالي فهل من أجل الهجرة ستتركهم يذهبون الى البحر، ونحن نعرف أن 90٪ منهم سيموتون؟ إننا لسنا ضد الهجرة، إننا ضد الموت واستعمال الموت، إننا ضد استغلال البشر، ونحن نعرف بأنه سيموت، إننا ضد أولئك الذين يستغلون هؤلاء، يستغلون وضعيتهم، يستغلون الإثراء، فعلى الدولة المغربية أن تحاول بجميع وسائلها، أن تضبط العملية أن تضبطها حتى تمنع، أو تقف في وجه كل من سولت له نفسه أن يحاول الاتجار بحياة الآخرين، في الواقع على أنه نرى الآن أنه حقيقة حتى المغرب يستقطب الهجرة، نحن نرى في الرباط وفي سلا الآن عددا من الافارقة لا نعرف من أين أتوا، ويقولون بأنهم مهاجرين سريين في انتظار المرور الى مرحلة أخرى، حقيقة على أن الهجرة هي معطى من معطيات التطور العالمي، ولكن يجب أن نحاول في إطار الهجرة، نحن نرى الآن أن هؤلاء الشباب يرفضون، ولكن مع ذلك يطلب من علمائنا أن يذهبوا الى الخارج، لماذا لا نحاول أن نجد معادلة في هذا الإطار، فإذن الحل يجب أن يكون شموليا يأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات بما فيها معطيات الأمن وسلامة الانسان والمواطنين وأرواحهم، والوقوف أمام الاحتكارات والمضاربات التي تريد استغلال هذا وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير، شكرا الأخوة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

النائب المحترم، مع احتراماتي للرأي ديالكم الكريم، أنا لا أعتقد بأن الهجرة حتمية، هي ظاهرة لتلبية حاجات اقتصادية وإجتماعية، إذا تغلبنا على المتطلبات الاقتصادية والإجتماعية، فها نتحكموا فيها، ماغاديش تكون حتمية، ثانيا، أتأسف السيد النائب المحترم، أنكم تتشوفوا أن الحكومة المغربية مربعة يديها، مخليا، لبغا يدير شي حاجة يديرها، عندنا أكثر من 100 ألف ديال الجنود، العمل ديالها الوحيد هو أنها تتحضي الشواطئ كاين طائرات، كاين رادارات، كاين ليكوبطرات، كابن العمل المتواصل كاين رجال الأمن، ما يمكنش تعمل لكل مواطن مغربي وراه جندي لغادي يحضيه، يستحيل، على الصعيد الحكومي، السيد الوزير الأول بنفسه أسس واحد اللجنة لتتكلف غير بالهجرة، لتدرس الاستراتيجية ديال محاولة معالجة الهجرة من الناحية الأمنية ومن ناحية تثبيت العوامل للحد من الهجرة، انتم تتعرفوا بأن في الولايات المتحدة، تتخسر الدولة الامريكية أكثر من 40 مليار دولار في السنة باش تحد من التدفق ديال المكسيكيين لأمريكا، ماكافيش، كل الاليات الصناعية جد المتطورة والجيش والشرطة وغيرو، ماكفاهمش داك الشي، حاولوا يديروا واحد الحزام صناعي داخل المكسيك باش يحدوا، وبقات الهجرة، هي أعمق بكثير من الحاجيات لتلمسوها، منين يكون واحد، إذا عمت هانت، منين يكون واحد المشكل تهم العالم كله، تخص الحلول الجدرية، كيف الدوافع التي تدفع الإنسان انه يهاجر ماتبقاش موجوده، تكون لموجود، تكون الدوافع لتجلب الإنسان باش مكان، تكون موجودة هنا في نفس المكان. وهنا العمل الحقيقي، أما الاتحادات الزجرية وغيرها ماغادي تحل حتى شي مشكل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موجه كذلك للسيد وزير الداخلية حول عدم تنفيذ مقررات المجالس الجماعية للمستشار المحترم الدكتور محمد الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير تعلمون ولأسباب تتعلق بمخالفات للقانون، تصدر مجالس الجماعات قرارات مستوفية للشروط والإجراءات المعمول بها لوقف المخالقات وقد يكون القرارالمتعلق بوقف البناء الفوضوي أو إغلاق محل، وطبقا للقانون تبقى لاعوان السلطة الذين يدخل القرار في مجالهم الترابي مهمة تنفيذ القرار بما يتطلبه من سرعة منعا للأضرار المحتملة، إلا أنه السيد الوزير، من الملاحظ أن كثير من القرارات من هذا النوع، تبقى تنتظر التنفيذ إلى أن تصبح المخالفة التي كانت بدايتها أمرا واقعا تعتريه صعوبات لم تكن قائمة منذ البداية، ألا ترون السيد الوزير أن هذا السلوك يفقد قرارات المجالس مصداقيتها ويشكك في العهد الجماعي برمته ويشجع على توسيع رقعة خروق القانون، كيف تفكر وزارتكم في اتخاذ تدابير من شأنها إضفاء المصداقية على القرارات الجماعية واحترام القانون،

وتقبلوا السيد الوزير فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

على تقيده بالوقت، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

الشيء لتتهدرو عليه السيد المستشار، أنا تنوافكم فيه الرأي، مايمكنش يكون نهائيا شي واحد كيخول نفسو ما يطبقش القوانين المعمول بها، ولهذا تنطلب منكم يلا كانت حالات محددة بقرارات محددة، المسائل محددة حنا مستعدين نتناولوها بالزجر للذي لا يمتثل للقانون، الهدف ديال سيدنا وديال الحكومة ديال سيدنا هو أنه على المدى البعيد وعلى المدى المتوسط، ما نبقاوش تنفكروا بهاد سلطة معينة وهذي سلطة منتخبة، يكون واحد العمل متظافر، وعمل متكامل وتشاورو تداخل حقيقي للمصلحة العامة لا للمصالح الخاصة أو للمصالح الفئوية أو الحزبية أو غيرها، لأنه بعض المرات تتكون حالات محددة لجهة أو أخرى تتوقف في «ويل للمصلين» ولهذا حنا في كل حالة هي مخالفة للقانون ما يمكنش نتساهلوا معها نهائيا تنطلب من السيد المستشار المحترم، أنه يعطينا الحالات بعينها ويتم البحث مع المسؤولين ويتم وضع الحروف في مكانها لأنه مع تطبيق القانون مايمكناش يكون بيننا شي خلاف وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار:

السيد الوزير، تنشكروكم على هذا الايضاح ديال موقف الوزارة ديالكم خلال هذه الخروقات وهاد عدم تطبيق القوانين لصدرتها القرارات ديال المجالس، وهذا في الحقيقة ميساج لجميع المستشارين لجميع الرؤساء الذين يمثلون المجالس، إن شاء الله نوافيكم بجميع القرارات التي لم تطبق في جماعتنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

ننتقل للسؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول تفشي ظاهرة الجريمة في المجتمع المغربي للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، ابراهيم السالمي، محمد السولامي، عادل المعطي، محمد بلحسان، أبو بكر عبيد، اسماعيل قيوح، ميلود عفوت، عبد الرحمان بيجي، علي الخضراوي، مومن البشير وأحمد الديبوني، الكلمة لاحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الاخوة المستشارين المحترمين،

من المؤكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لا ينفرد بها مجتمع دون سواه، وقد كانت بلادنا في طليعة الدول التي عاشت في ظل الأمن والاستقرار طيلة العقود الماضية بفضل القيم الخلقية المستمدة من تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف والتي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وكذلك بفضل التقاليد الاصيلة التي يحترم فيها الصغير الكبير ويأخذ القوي بيد الضعيف، هذا الى جانب يقضة ومسؤولية الجهة الموكول لها الحفاظ على الأمن، عفوا هذا الى جانب يقظة ومسؤولية الجهة الموكول لها أمر الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل البلاد.

وأمام التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ولسلبية هذا التطور أصبحنا نعيش وضعا مقلقا أمام استفحال ظاهرة الجريمة التي عمت مدننا وقرانا وأصبح المواطن عرضة للسرقة والنار والضرب والقتل البشع وأصبحت هذه الوضعية تضع أكثر من سؤال حول الاسباب التي تغذي نزعة الاحتراف واقتراف الجريمة رغم توفر بلادنا على جميع الآليات القانونية للتصدي وتطويق هذه الظاهرة والقضاء عليها بشكل يعيد للدولة هيبتها واحترامها لدى الجميع وللمواطن كذلك سلامته وسلامة ممتلكاته واغراضه من النهب وفي هذا السياق، أود السيد الوزير أن أسأل سيادتكم: ماهي الاجراءات التي تنوي حكومة التغيير اتخاذها لنجعل المواطن المغربي يعيش في ظل الأمن والطمأنينة والاستقرار لتلميع صورة بلادنا لدى المستثمر الأجنبي وتحويلها قبلة للسياح من كل حدب وصوب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

جوابا على السؤال المطروح من طرف السادة المستشارين، أكيد أنه القانون ديال الاستثمار الأول هو الأمن، بلا ماكانش الامن والاستقرار مايكونش الاستثمار أكيد أن عم تخويل تكوين عصابات ديال الجريمة المنظمة هو خطر تمشي لأبعد الطبيعة والفعل ديال الجريمة نفسها، وكل مجتمع منظم مايمكنش يسمح لنفسه بأن الجريمة المنظمة منين تغدى واحد الحدود أو تكون مكثفة، الجريمة للأسف الشديد توجدات مع الانسان بحال الخير والشر، هذا ماتيمنعش الدولة خصها تقوم بالواجب ديالها، أنا موافقكم الرأي للأسف الشديد، القوات الأمنية بالخصوص، ماعرفاتش نفس التزايد لتزايدات به الوثيرة ديال السكان، أو الاتساع ديال المدن، في الاتساع ديال الجماعات والبلديات، فقلت في عدد من المرات الوقت لي كانت هاد الوحدات تتزاد وتتعطى الامكانيات المادية والبشرية والاعتمادات والقوات الأمنية كانت الاعداد ديالها ماتتزادش بالعدد الكافي.

ليمكن نطمأن بيه، أولا، الجريمة المنظمة بالشكل لي تتوجد به في أوربا وفي أمريكا الشمالية، ولا في بعض الدول، الحمد لله منعدمة في المغرب صحيح أن السرقة الصغيرة والمتوسطة، وبعض المرات حتى الموصوفة، ولكن ماغاديش نبقاو مكثفين يدينا أمام هاذ الحالة هذي، أولا، الحكومة ديال سيدنا خصات واحد 1500 ديال اعداد جديدة ديال رجال الأمن، في 6 شهور ديال سنة 2000 وخصات الميزانية المقبلة 2000 ديال الشرطة جديدة لغادي تدخل باش تكون باش يمكن لها تحافظ على الأمن أكثر، ثانيا في هذا الوقت بالذات بأمر من سيدنا نصره الله 2000 ديال القوات المساعدة لكانت تترابط في ثكنات غير الناس لتمشيو يحافظوا على الأمن ثم إدماجهم مع قوات الأمن باش تكثف العمليات التمشيطية للمحافظة على الأمن ديال المواطنين.

ثم تزويد في هاذ السنة باليات جد مهمة كجهاز الأمن الوطني والقوات المساعدة حتى تتوفر على الوسائل ديال الحد من الجريمة، وتم

التركيز على التكوين المهني باش تزاد فيه المعطيات الجديدة التي أصبحت تتصف بها الجريمة لبقاتش تستعمل الوسائل الكلاسيكية، وغادي يوصل للقبة ديال البرلمان عما قريب نص قانوني يمنع حمل السلاح الأبيض بدون أغراض مهنية حتى تتم المعاقبة بقوانين جد زجرية.

ثالثا: تنعرفوا أن الضغط على رجال الأمن، وعلى رجال الشرطة وعلى العاملين في حقل الدولة بقوة النفخ في حقوق الإنسان كأن الانسان ما بقات عندو واجبات في الوقت لتنسمعوا من البرلمان المحترم أن الدولة خصها هبة وخصها تواجد ولازم لها من الهبة والتواجد وهاترتكز في هذا الاتجاه أحب من أحب وكره من كره، وفي نفس الوقت، في أي شي واحد تمس لأنه ماحترمش القانون تنهدرو على حقوق الإنسان، الإنسان عندو واجبات، عندو حقوق نعم، عندو كذلك واجبات، فتخصنا نزيروا البولونات شيشويا، الحرية ماترجعش هي الفوضى، والتسيب مايكونش هو القاعدة والدولة المغربية والمملكة المغربية قوية كثير من أن تخلي الأمور تزيد على واحد الحد، راه ماعمرها غادي تزيد على شي حد، كاين خطوط ديال المحافظة على الدولة لمقدس: الله، الوطن، الملك، والحريات والحقوق تمارس وسط هذا الثلاثي المقدس، ولخرج عنها كان مجرم عادي أو مجرم من نوع آخر، فالحكومة والدولة والممارسة والتواجد المغربي القوي غادي نكونوا له في المرصاد والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

حقيقة السيد الوزير، الجواب ديالكم واضح من خلال كيف قلتوا، تخص كاينة واجبات كذلك حقا ما تتشكوش في العمل لتقوموا به رجال الأمن في محاربة الجريمة، لكن السيد الوزير حنا تنتمناو آمنين ومخلصين أن تاخذوا كذلك بعين الإعتبار أن هناك رجال الأمن البسطاء لا عرفتش المعلومات لعندي صحيحة ولا خاطئة يمكن السيد الوزير يصلحها لي، أنه يحكى أنه من 83 ماتزاد هو مش في الوضعية ديالهم، وما ترقاتش الوضعية ديالهم المادية، وأن هم ماعندهمش الحق يعملوا الإضراب وماعندهمش الحق يعملوا النقابة، وماعندهمش الحق يعملوا المطالب ديالهم، ولهذا الآن الأمن ماعندو ثمن، الامن في البلاد راه ماعندو ثمن، ولهذا السيد الوزير تنبغيوكم تنظروا لهاذ الشريحة لهي من المجتمع وهي منا وإلينا، حتى هي تنظروا لها وتاخذوا بعين الإعتبار باش تشجعوهم يزيدوا في العمل ديالهم وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

بغيت نضيف ثلاثة الحوايج: الحاجة الأولى تخص التنمية الاقتصادية، تخص الرعاية التربوية، والرعاية التعليمية الصحيحة والتشبت بالإيمان والعروى الوثقى، هادو لغادي يحميونا من الجريمة، أكثر من المبادرة الأمنية....

الحاجة الثانية: ليس بصحيح أنه رجال الأمن لمضرورين من ناحية العائدات، المادية من 83 ماتزاد همش تاحاجة، هذا غير صحيح نهائيا، لأنه العبد الضعيف منين كان مدير عام للأمن الوطني كانت الزيادة في التعويضات ديالهم على 3 سنوات لوصلات ما بين 600 درهم و1000 درهم على الأقل لكل شرطي.

ثالثا: الحكومة ديال سيدنا منكبة على 2 أنواع ديال الملفات بالنسبة لرجال الأمن، أولا: العاملين في الحقل ديال الأمن، كلهم يتعاد النظر في القانون الأساسي حتى يتخاذ بعين الإعتبار في الملف الثاني النوعية ديال العمل لتقوموا بها والأعطاب والتعويضات ملائمة للعمل الشاق لتقوموا بيه، فهاذ الحالة هاذي مأخوذة بعين الإعتبار، إلا أنه منين غادي نتوصلوا بالميزانية، الميزانية ديال الدولة مايمكنش وزير المالية يزيد فيها كيفما بغى، الامكانيات محدودة ورغم ذلك في إطار هاذ الامكانيات المحدودة في واحد الظرف ديال ثلاث أو خمس سنين، لابد أن الوضعية ديالهم بالتدريج، الوضعية ديال رجال الأمن والفئات لعندها عائد ضعيف غادي تعرف تحسن ملموس إن شاء الله في 2001، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل الآن الى السؤال الموالي الموجه كذلك الى السيد وزير الداخلية حول التقسيم الإداري للأقاليم للمستشار المحترم السيد رحو الهيلع، لكم الكلمة.

المستشار السيد رحو الهيلع:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أكيد أنكم السيد الوزير على بينة من التقسيم الاداري الحالي للمملكة، تقسيم الى عدة عمالات وأقاليم، وحتى الجماعات المحلية لم يخضع في واحد العديد من الحالات لمعايير موضوعية ونكولوا بأن طغى عليه الهاجس الأمني وكذلك الهاجس الانتخابي، دون مراعاة كذلك الجوانب الاجتماعية والجغرافية والإقتصادية، شي لخلانا اليوم تنواجدوا أمام تقسيم غير ملائم ويمكن لنا نكولوا بأنه غير قادر للاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية وبالتالي فإن إعادة النظر في هذا التقسيم أصبحت تفرض نفسها خاصة في إطار النظام ديال العهد الجديد، وكذلك ضمن مجموعة ديال الآليات جديدة لاشتغال إدارة التراب الوطني وذلك باعتماد معايير موضوعية ومنها بالخصوص كذلك ما يمكن أن نسميه بالتماسك القبلي، وفي هاذ الإطار هذا السيد الوزير، تنطرحوا السؤال ديالنا: واش وزارة الداخلية، الوزارة ديالكم عندها النية باش تدير إعادة النظر في هاذ التقسيم هذا؟ وكذلك واش عندكم واحد التصور في هاذ الباب هذا؟ علما أن التقسيم الإداري هذا لا ينحصو فقط على التقسيم الجغرافي، بل يشمل وجيب أن يشمل كذلك تقسيم الاختصاصات ما بين السلطة المنتخبة والسلطة الإدارية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

أنا بدوري، تنقول بأن مصطلح الهاجس الأمني أصبح هاجس سياسي، نو أبعاد غير معقولة وذات ضوابط، ما يمكنش لشي بلاد تحترم نفسه ماتكونش عندو قوانين ضابطة في كل الميادين بما فيه الميدان الأمني، أنا منين تتكون عندي علاقة مع الناس البسطاء، وكلنا بسطاء، مع المغاربة تقول ليك حنا بغينا وجود حقيقي ديال الدولة، هاذ الوجود ماغاديش يكون ديال التعسف أو ديال الاستعمال الاعمى ديال القانون أو السلطة ولكن لضبط الأمن، لضبط الضوابط الاقتصادية، لضبط الضوابط الاجتماعية، مايبقاش بحال لقال السيد المستشار المحترم، ومعاه الحق القوي ياكل الضعيف، ما يبقاش لتغوت بزاف تفرض الرأي ديالو عند الآخرين، تكون ضوابط في كل شيء، الدولة حاولت والعمل ديال البشر كله معرض للصواب وللخطأ، كان التقسيم الإداري ماتهدفش للهاجس الأمني وإلا غادي يرجع العمل ديال الدولة هو عمل ديال العبث، هو عمل استراتيجي بالأساس بتوجيهات من سيدنا الله يرحموا، وتوجيهات من سيدنا الله ينصرو، كل تقسيم سياسي أو إداري على المستوى الجهوي، هو ترمي لتقريب الإدارة من المواطن، هاذي هي النواة الحقيقية والأساسية ديال كل تقسيم بطبيعة الحال أنا تنشاطرك الرأي بأن التقسيم لهو موجود ماتلبيش الحاجيات ديال الأمة المغربية، ديال السباكنة 100٪، ككل عمل بشر ماخاصش يتعاود فيه النظرديال الآن، لأنه السبكان والتموضع الجغرافي ديالهم بنفسه في تغير مستمر فطبيغي بأن التقسيم الإداري أو التقسيم الجماعي تخصوا ياخذ بعين الاعتبار هذا المعطى الإنساني في أول درجة، والمعطى الاقتصادي والمعطى الإجتماعي بحيث مع هاذ الهدف الاستراتيجي: تقريب الإدارة من المواطنين سواء المعنية أو المنتخبة الهدف الاساسي تكون وحدات عندها مردودية، اقتصادية وإدارية واجتماعية، بطبيعة الحال، كلما مامكن يكون واحد الإنصهار تاريخي وحضاري في نفس الوحدة، علاش لا، حتى هو يكون؟ ولكن مايمكنش بالموازاة مع وحدة المدينة نخرجوا واحد النظرة ديال وحدة القبيلة كأن القبائل ماتهاجروش، مانتفرقوش، ماتجيوش ناس من على برا يدخلوا، كاين نواحي كثيرة في المغرب بحال سوس، الناس ديال سوس هاهو ماحاضرين معانا، الأغلبية الساحقة ماشي الناس ديال سوس، غادي

نبقاو عاوتاني قابطين في التقسيم القبلي الاعمى، حنا ماتنفرقوش بين المغاربة، المغاربة إخوان، تخصنا تقسيم ياخذ بعين الإعتبار البعد الاستراتيجي والبعد الاقتصادي والإجتماعي والمردودية ، حنا دخلنا في عصر العولمة، أي عمل قمنا بيه في الميدان الفكري، في الميدان الاقتصادي، في الميدان الاداري، في الميدان الاجتماعي تكون عندو مردودية وتكون عندو مردودية بمقاييس لفيه قيمة مضافة ليمكن تقبل في الدنيا كلها ماشي غير عندنا حنايا، فلابد مانستوعبوا الظرف الدقيق جدا ماشي غير بالنسبة لنا، بالنسبة للعالم كله، والشعوب لمعرفاتش تكيف مع الظروف الجديدة، بكل الأبعاد ديالها تيمكن غدا تأدي الثمن، ولهذا يكون عندنا واحد المنظور ديال الموضوعية، أنا متفق أنه موضوعيا كاين تقسيم إداري ماتلبيش الرغبة ٪100 والتقسيم لغادي نديروه في ظرف واحد الوقت ماغاديش يبقى يلبي الرغبة ٪100 لأن النسيج الإجتماعي والإقتصادي في تطور مستمر، حتى الطبيعة رجعت في تطور مستمر وأكيد غادين يكون التقسيم الإداري عند نهاية الولاية الحالية والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا، السيد الرئيس،

السيد الوزير، تنشكروكم على الإجابة ديالكم على التساؤلات ديالنا، غير بغيت نزيد ناكد على واحد جوج نقيطات إيلا سمحتوا لي .

الأولى تتعلق بوحدة القبيلة، وحدة القبيلة، السيد الوزير، تيمكن لنا ناخذوها جغرافي ماشي غير بشرى، مثلا تبعني منين تنكولوا وحُدة القبيلة ماتنغيش نمشوا مباشرة للنزعة القبلية، بالعكس وحدة القبيلة تيمكن نفهموا منها واحد العامل ديال التقارب، ديال الاستقرار، ديال الانسجام، الشيء الذي سهل عمليات التنمية والعملية الإقتصادية، ولا ماخادينش يعين الاعتبار معيار وحدة القبيلة السيد الوزير، تيمكن له يكون عندو واحد الانعكاس سلبي وتيمكن له يخلي واحد الغبن في نفوس المواطنين لتتميوا لمنطقة معينة وليس لعرق معن، واحد المثل يعني غير قريب هنا لمدينة الرباط قبائل زعير، السيد الوزير هي مجاورة للرباط إلى الشاوية، الى ورديغة، الى زيان، إلى زمور، هذ القبائل كلها عندها عمالات واقاليم ديالها، باستثناء قبائل زعير، قبائل زعير مقسمة الى 3 أقاليم، إقليم الخميسات، اقليم تمارة الصخيرات، واقليم بن سليمان، بل أكثر من هذا موزعة الى جوج جهات، جهة الرباط- سلا- زمور زعير وجهة الشاوية وردیغة، والناس السيد الوزير، انتم عندكم وسائل باش تعرفوا هادشي راه قبائل زعير: كبير وصغير، نساء ورجال عندهم هاذ الرغبة باش تكون عندهم، في هاذ النصور الحالي، راه يمكن في المستقبل يكون تصور جديد ولكن المستقبل الحالي راه عندهم حتى هم رغبة باش يكون عندهم العمالة ديالهم والأقاليم ديالهم، وتلموناحنا المنتخبين تكولولينا ماتادافعوش على هذا المطلب، اللهم اني بلغت السيد الوزير.

النقطة الثانية، السيد الوزير تتعلق بالاختصاص، يعني تقسيم الاختصاصات، التقسيم الحديث، يعني راه فرخ واحد العدد ديال الجماعات المحلية، وبدون ما تعطى لها الوسائل باش تقوم بالعمل ديالها، راه واحد العدد ديال الجماعات يا الله تعرفوا الحالة المدنية وتصحيح الإمضاء فقط، ماعندهمش باش يقوموا بالوسائل الضرورية ديال السكان، أي التجهيز المحلي، أنا تنشوف بأن الجماعة المحلية غادي نخلقوها أقل شيء نعطيوها واحد الميزانية أدني، على الأقل واحد 500 مليون مايمكنش تهبط على هاذ العدد، لبغيت نشير له بالخصوص السيد الوزير في هذا الباب، تظهر لي حان الوقت باش الدولة تخلى على واحد العدد ديال الاختصاصات لصالح الجماعات المحلية مثل التربية والتعليم الابتدائي، التعليم ديال الإعدادي، تيمكن الجماعات تقوم به أحسن من الوزارة وكذلك بالنسبة للصحة السبيطرات والمستشفيات لدابا في واحد الحالة يرثى لها، علاش ماتعطى للجماعات وكذلك الفلاحة وكذلك التجهيز، التجهيز تعرف تعرف غير الطرق الوطنية، أما الطرق الثانوية والمسالك وحفر الآبار الى غيرها فيمكن نخليو للجماعات المحلية، أنا السيد الوزير تنتساءل واش كاين شي تصور في هذا العهد هذا لهاذ المؤسسة ديال الجماعة المحلية؟ واش هي كمؤسسة تنشوفوا عندهم 13 مليار ماشي شي حاجة كبيرة كنا

خايفين غير على هاذ الجانب هذا، المؤسسات العمومية عندها شي 140 مليار وماخايفينش عليها، حتى الجماعات المحلية يمكن يكون عندها واحد الطابع ديال المؤسسة ويمكن تجي المراقبة البعدية، ولكن تعطى لها الصلاحيات ما هو داخل حدود الثراب ديالها، أي جميع العمليات لهي محلية تيمكن لها تخليوها للجماعات المحلية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

أنا تنشاطركم الرأي بأن القبيلة خاصها تخاد بعين الإعتبار، لكن إيلا دخلات في المقاييس ديال المردودية، يلا مشينا من منطوق كل قبيلة خاصها عمالة تيف بي غادي يكون.... ولكن تذكروا القولة ديال سيدنا الله يرحموا وينعم عليه جلالة لحسن الثاني حضر في المؤتمر الأخير لي كان تهم افرقيا مع فرونسوا ميتران، وكانت الديمقراطية وخاص الدول الافريقية دخل للديمقراطية في غليان، قالهم سيدنا رحمه الله: ردوا بالكم لا تعطيوش لهاذ الدول... لا تعطيوهمش واحد الحقنة لخصها تعمل للعود هي تتعمل للبشر، يمشي الإنسان بالعقل والحكمة، بالتدريج ، حتى مغربي ما هو حسن من مغربي، ولكن يتأكد الإنسان بأن الجماعات إيلا كانت هاتقوم بهاذ المهام عندها الوسائل، أما إيلا تخدات هاذ المهام كلها وهي ماعندهاش الوسائل غادي نكونوا تنسيئوا في حق المنتخبين، تيخص غير يكون واحد العقل، لأن الهدف ديال سيدنا نصره الله كيف ماكان الهدف ديال سيدنا رحمه الله، هو أنه الجهات تكون تتقوم بالمهام ديالها كاملة، مايمكنش الإصلاح الإستراتيجي من هاذ النوع يتحقق في بضع أشهر ولا بضع سنوات، تخصو طرق بيداغوجية وتهيئات من أنواع مختلفة والتهيئ الاقتصادي هو أكثرها أهمية باش تكون مردودية عند الوحدة حتى تتكون عندها الامكانيات الموضوعية باش تقوم بالمهام ديالها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

سؤال آخر موجه الى السيد وزير الداخلية حول العلاقة، علاقة رجال السلطة بالمواطنين للمستشارين المحترمين السادة: حميد المودن، محمد الجوهري، عبد الرحيم دندون، الصولحي بوزكري ومحمد المنصوري، الكلمة للمستشار المحترم السيد حميد المودن.

المستشار السيد حميد المودن:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

أقول، السيد الوزير، تعرف بلادنا هجرة قروية مكثفة من ضمن أسبابها العلاقة القائمة حاليا بين رجال السلطة المفروض فيهم السهر على تطبيق القانون وحماية المواطنين، وبين سكان البادية الذين يعانون من المبالغة في تنفيذ المقررات والاحكام أو توجيه القانون الى ما يضيق الخناق على المواطنين أو إلى استفزازهم من المتابعات التي تطاردهم والاتهامات التي تلتصق بهم في حالات يكون مردها إلى رسائل مجهولة أو وشايات كاذبة، الغاية منها انتقامات شخصية أو سياسية. لذا ومن خلال منطلق كون أي وظيفة اجتماعية تحتم إيجاد صيغ لضبطها متى تبين نقص في تطبيقها خاصة منها ما يمس كرامة الإنسان وحقوقه في العيش الكريم، نسائلكم السيد الوزير: ماهي الإجراءات التي تتخذونها للحد من هذه التصرفات،

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا للسيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

بطبيعة الحال هناك شقين في السؤال، الشق الأول هو أنه من بعد الخطاب ديال سيدنا الله ينصرو:12 أكتوبر 1999، وحدد فيه المفهوم

الجديد للسلطة تنطلب باش الحالات ديال الاستفزاز أو ديال الاستعمال المفرط ديال السلطة أو عدم إنصاف المواطنين تكون محددة، تكون فيها بحث واتخاذ فيها الإجراءات لأنه حنا ماعندناش المغربي لهو من المدينة والمغربي لهو من البادية، المغاربة كلهم سواسية، كاين شويا ديال المبالغة باش نقولوا للناس هاجروا من البادية للمدينة نظرا للسلوك ديال رجال السلطة، كاينة معطيات ديال الجفاف، ومعطيات اجتماعية وكاين الضوء ماكاينش والماء ماكاينش وكاين الطريق ماكايناش، أنا براسي حتى نمشي للدوار ديالي ماكاينش الطريق وماكاينش الماء والضوء، كاين معطيات موضوعية، مايمكنش طاحت السما علقوا الحجام، هاجروا الناس للمدينة، راه القايد والمقدم والشيخ هم المسؤولين، هذا فيه نوع ديال، بحال الافراط في استعمال المصطلح ديال الهاجس الأمني، كأنه كاين انكباب ديال العمل الحكومي تنصب فقط على شنو جاري في الأمن مع أن كل المعطيات لهي موجودة في الساحة الوطنية تؤخذ بعين الاعتبار.

الشق الثاني هو أنه سيدنا الله ينصرو حدد هدف استراتيجي، كل مكونات السلطة لا السلطة الترابية ولا السلطة المعينة، أو السلطة الترابية المنتخبة أو كل الادارات وكل المكونات ديالها تخص يكون سلوك لتحفظ الكرامة ديال المغربي ولي ترعى المصلحة العامة وتكون أدوات إدارية وإداريين أومسؤولين لتراعيو المصلحة العامة ومصلحة المواطنين ماشي المصلحة الشخصية ديالهم، هذا واحد الهدف لغادي نخدموا جميع في ترسيخ أفكاره، في ترسيخ التنظيم ديالو، في التقنيات ديالو، باش يكون واحد التطبيق محكم كيطلب واحد النبدل ديال العقلية من ناحية العامل في السلطة، المنتخب، من ناحية المواطن، لأنه الهدف في الأخير أن كل واحد يقوم بالدور ديالو في إطار الاحترام ديال الاخر، وفي العمل الهادف لخدمة الصالح العام ولخدمة الأمة المغربية، فأنا تنطلب من السادة المستشارين كلهم إيلا كانت خروقات في حالات محددة لا يجب السكوت عنها، يجب التبليغ باش يكون الزجر، وما تخصناش نهائيا نبقاو نغبنوا الناس ديال البادية لأنهم ناس عندهم عفة وعندهم كرامة واعتزاز بالنفس واخا ماعندوش الماء والضوء، عندو كرامة وعزة نفسه، وهم قادين يدافعوا على أنفسهم كأنهم جامعين يديهم فيهم ناس يلاتمسوا ماشكونتش على حقه 3 شهور، ولهذا أنا إعتقد مانبقاوش يكون التفريق الموجود من الناحية الجغرافية، من ناحية المقياس الإقتصادي والتحكم في المعرفة التكنولوجية فقط، مانبقاوش هادو الناس ديال البادية، لادرنا تمثيل في التلفزيون نشبهوهم هم، نحطوا منهم، إيلا كان شي ظلم نزيدوهم هم، هذا في نفسه مس بالوسط القروي، لقاد يعطي بحال الاوساط كلها، بحالو بحال المغاربة كلهم، ولهذا مايمكنش تكون واحد المعالجة للبادية في جهة وللمدينة في جهة لأننا كلنا ولله الحمد إخوة ماكاين فرق.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

تنشكروا السيد الوزير على الجواب ديالو لكان بالضرورة هو الى جانب الناس ديال البادية، ولكن أنا تنقول، السيد الوزير، السؤال فقط جاء بالهجرة من القرية الى المدينة، ولكن في الحقيقة هو تشمل حتى الناس ديال المدنية، الآن الموضوع يتعلق بالقساوة في تنفيذ القانون، يعني واحد النوع ديال المبالغة، واحد النوع ديال بعض رجال السلطة، لا أقول رجال السلطة كلهم، واحد النوع ديال رجال السلطة لما تطبقوش القانون بمرونة أو بأخلاق، فقط هنالك تعسفات لما تتحصلش غيومن رجال السلطة التابعين لكم، حنا في البادية كاين رجال المياه والغابات، كاين المقدم، الشيخ، القايد، الدرك، البوليس في المدينة، أنا كنجي لكم السيد الوزير مدينة تطوان ماتقدرش دخل ليها ب 240 ولا بالإردوز ولا بالكاطكاط، الآن في هاذ الأيام حنا تنقولوا علاش؟ الناس ديال البادية تيجو للمدينة حتى هم مواطنين، ولكن لابد مايتحاسبوا حساب عسير في الدخلة، في كل مدينة يلاعندو الإردوز ولا الكاطكاط ولا 240 هو معروف من الناس ديال البادية، ماكاينش تفريق السيد الوزير بين الناس ديال البادية والناس ديال المدينة، كنقولوا كاين هنالك تعسفات وكاين خروقات في حق هاذ المواطنين، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

المستوى مرتفع ديال البادية السيد المستشار، السؤال الموالي موجه كذلك للسيد وزير الداخلية حول الوضعية الأمنية ببلادنا

للمستشارين المحترمين السيدان محمد قداري ومحمد الانصاري، الكلمة للمستشار المحترم.

المستشار السيد محمد قداري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

تطالعنا الصحف، السيد الوزير، الوطنية يوميا بحوادث اعتداءات مختلفة الخطورة على الأشخاص والأملاك، بل هناك مناطق يصعب على رجال الأمن ولوجها من أجل استتباب الأمن بها، حيث تقع فيها حوادث خطيرة نهارا وأمام الملأ في غياب رجال الأمن، في الوقت الذي نجد فيه أن من بين أولويات وواجبات الدولة الأساسية هي حماية أملاك المواطنين وأرواحهم علينا كذلك أن نعترف السيد الوزير بأن الوضعية الأمنية ببلادنا تتطلب من الوزارة اتخاذ تدابير كفيلة بتعميم الامن بشكل يضمن سلامة المواطنين في أرواحهم وممتلكاتهم، ويعطي للسواح الأجانب دليل قاطع والحرص الأكيد على طمأنينتهم وسلامتهم وراحتهم، علينا أن نعترف أيضا أن الإمكانات المتاحة لرجال الأمن تبقى ضعيفة ودون المستوى المطلوب لمواجهة تزايد ظاهرة الاجرام بشكل لم يعد معه مقبولا، علينا كذلك أن نعترف أن وضعية رجال الأمن تتطلب معالجة شمولية لتحسينها والرفع من مستواها، وهذا ما أجبتم عليه سلفا علينا أن نعترف أن المشاكل الإجتماعية وما يترتب عنها من اختلالات خلقية تعد السبب الرئيسي لتزايد مظاهر الاجرام ببلادنا.

هذه الوضعية الإجتماعية المطلوب من الحكومة الانكباب عليها ومعالجتها بشكل يحد من تزايد الآفات الإجتماعية بمختلف أشكالها وأنواعها، علينا أخيرا، السيد الوزير، أن نعترف بأن حماية المواطنين والسهر على راحتهم وطمأنينتهم تعتبر أولى الأولويات، وفي هذا الإطار، ومن هذا المنظور، أتساءل عن الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لمواجهة تزايد ظاهرة الإجرام باعتبارها أصبحت تشكل الشغل الشاغل للمواطنين وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا للسيد الرئيس،

عدد من عناصر الاجوبة سبق وأن جاوبت بها السيد المستشار وغادي نرجع للنقط لي ماتناولتهاش.

أولا، هذي شهر ونصف تقريبا صيفطت دوريات وتعليمات صارمة للولاة والعمال باش يسهروا شخصيا على تحسين الوضعية الأمنية باستنفار واستعمال الوسائل المادية والبشرية المتوفرة في إطار العمالات والأقاليم، هذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، بطبيعة الحال، كاين بعض الجرائم وبعض العقوبات للقضاء تشوف ماخصهاش يتخاذ فيه واحد الزجر كبير، فعدد ديال اللصوص أو في ميدان... هاذ الشهر المبارك ديال البناء أو غيره، لتلقى عليهم القبض تيدغلوا تطلقهم المحكمة بكفالة ديال 1000 درهم أو أقل أو أزيد، وتيصبح مايمكناش كل المغاربة يطالبوا بالحرية ديال القضاء، ومايمكناش في الأمر ديال القضاء، كنحاولوا تحسيس وكلاء جلالة الملك، على الأقل هانوك الناس لتقوموا بعمليات متعددة أنه يكون واحد السلوك مختلف بالنسبة لهم، بالنسبة لواحد الانسان ترتكب خطيئة مرة أو اثنين حتى مايتلقاش بيه في غياهب السجون ويمشي يدخل في العالم ديال الاجرام، كاين هاذ الحالة هذي كذلك، ولغادي ينتظر في إمكانيات عملية باش يتوجد لها حل على المدى المتوسط، أنا قلت بأنه كاين آليات تم جلبها لفائدة رجال الأمن الوطني ورجال القوات المساعدة لتعزيز الامكانيات ديالهم ديال التدخل، قلت كذلك في هاذ بأمر من سيدنا الله ينصرو، هذي شهر أو شهرين تزاد واحد 2000 ديال الرجال ديال القوات المساعدة مع رجال الأمن، كدخل في العملية، هاذ الشيء كله مع تواجد البطالة حتى لواحد الحد مع تواجد عدم

التمكن التربوي عند الابناء، الآباء والأمهات مابقاوش تتحكموا في الابناء، ديالهم، الهبة لكانت عند الاستاذ أو المعلم أو المدير مابقاتش بحال من قبل زمان أنا حين كانت دري صغير، هنا في الرباط كان عندنا 6 سنين أو 7 سنين، وحنا ماشيين للمدرسة، لخرج في الدرب وانهض في دوك الدراري كلهم تسكتوا، كان واحد التقدير والاحترام، الآن الأستاذ ولا المعلم يلا دار ملاحظة كاين بعض المرات تاهو يمكن يتعاقب من طرف التلميذ ماشي العكس، ولهذا المجتمع حتى هو مطالب بكل المكونات ديالو أنه يمارس المسؤوليات ديالو أنه الاولاد يترعاو ويترباو في البيت وفي المدرسة وفي الشارع كذلك بطبيعة الحال الوعظ بوحدو ماكافيش، أنا تنوافق الرأي بأن تخص لابد يتزاد في العدد ديال العاملين في الأمن، لابد تزادهم في الامكانيات لابد الوضعية ديالهم المادية تحسن، ولابد من تجاوب قوي في هذا الميدان مابين المواطنين والعاملين في الأمن والقضاء بحكمة، ماكنقولوش، نعاقبوا الناس من أجل العقاب، هانوك وليداتنا كخصنا نعاقبوهم ونربيوهم في نفس الوقت، ونهيئوهم يكون عندهم عيش كريم من قبل، المشكل ماشي ساهل.

متفق ماشي ساهل، سيما وبحال لقال الاستاذ عبد الإله المكينسي في التدخل ديالو بدينا تنشوفو ناس من جنوب الصحراء تجيو، لتخص المجتمع المغربي ينتبه كذلك لهاذ الظاهرة هذي، كاين ناس من آسيا تجيو لأنه تخصهم حتى هم كيف يتوجهوا لأوربا، تخص البرامج التلفزيونية وغيرها والمجلات، منين تتشعل التلفزيون والقتيلة خدامة كأن المجتمع ماعندوش شي حاجة أخرى من غير أنه يعيش في العنف، فكاين واحد السلوك حضاري لتخصو، وتربوي لتخصو، يتعاد يأخذ المكانة ديالو في المجتمع ويمشي بالتدريج، بطبيعة الحال مع التواجد الأمني المكثف مكثف ماشي فوق القياس ولكن بكيفية قادرة أنها توفر الطمأنينة للمواطنين، فيما يخص الجانب السياحي، أنا متفق أنه القطاعات ديال التنمية للتتعطي امكانيات هائلة للمملكة المغربية هو القطاع السياحي، ومايمكنش السائح يعاود يجي 3ولا4 مرات يلا ماكانش تحس بالطمأنينة والمعاملة الانسانية الطيبة النزيهة، فهنا كاين واحد المجهود في المدن السياحية، فين كاين وحدات ديال البوليس مختصة في السياحة وكاين كذلك بدء في التجهيزات سواء بالخبول أو باكيات يمكن نمر بسهولة في الأماكن لفيها السياحة أو داخل البلاد الأماكن لتصطافوا فيها المواطنين لتمشي يتسارى في غابة أو غيرها حتى نوفروا الطمأنينة هذا عمل ماغاديش نتغلبوا عليه في يومين، ولكن أنتم غادي تشوفوا في 2001، إيلا بغى الله أنه غادي يكون واحد التحسن نوعي إن شاء الله والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للمستشار السيد الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

بدون شك وإنطلاقا من الأجوبة التي أدلى بها السيد الوزير في هذا المضمار، وأنطلق من اعتراف حكومي بتفاحش ظاهرة الإجرام، انطلاقا من برنامج تلفزيوني استضاف السيد وزير العدل الذي ربط الاكتظاظ داخل السجون بظاهرة ارتفاع وثيرة الإجرام، حنا، القضية ديال الإجرام هذا شيء مؤكد مرتفع الوثيرة، ولكن في نظري لازلنا بخير، لخصنا نكبو عليه هو محاربة الجريمة المنظمة، هاذ الجريمة المنظمة التي تشكل خطر كبير على المجتمعات، أما ماعداها، أعتقد أنه ينبغي التطرق للدوافع ديال الجريمة مثل آفة البطالة والآفة ديال الأميّة وديال الفقر الى غيرها من الأسباب، اعتقد أنه لا ينبغي التركيز على محاربة الجريمة بدون التطرق الى دوافعها، تم السيد الوزير، الآن تكلمنا على دور المجتمع، وأعتقد أن الوزارة ديالكم لها إمكانات كبيرة لتفعيل المجتمع من أجل المساهمة في التربية وكذلك تلافي عدد كبير من الجرائم الصغيرة، أو ما يدخل ضمنها قبل إلقاء اللائمة على القضاء لتمارس واحد السلطة ديالو باستقلالية تامة، ولمن واجب القضاء كذلك أن يقوم عن طريق العقوبات والتجريم كذلك الإصلاح، أعتقد كذلك أنه ينبغي عدم حرمان واحد العدد كبير ديال المناطق من التغطية الأمنية

مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية ووسائل الأعمال لرجال الأمن لخص تكون عندهم كذلك روح الإصلاح، ماشي فقط ضبط الجريمة، ولكن لابد من التنبيه قبل الضبط وتحرير المحاضر، أعتقد السيد الوزير أن الدور ديال الوزارة ديالكم دور رائد ودور مهم جدا والتخفيز ديال هاذ الأجهزة كلها لابد أعتقد أنه سيؤدي حتما الى بعض الإيجابيات في التقليص من هذه الظاهرة وليس القضاء عليها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

الشيء الذي ورد في كلام كله تقريبا أنا معه، أولا حنا ماتلقيوش باللائمة على القضاء لأنه الاكتظاظ ماشي القضاء هو الذي تسبب فيه، بل السلوكات الشخصية ثانيا، أنا أشاطركم الرأي بأنه رغم وجود نوع من الجريمة البسيطة، فبالمقارنة مع مايجري في أمريكا أو في الدول الأخرى، احنا والحمد لله بخير وسلام، وهذا شيء أكيد ومؤكد.

ثالثا، القوات ديال الأمن هي في المرصاد، الجريمة المنظمة وبحيث كاين فرق خاصة مكلفة بالأنترنت، ولمكلفة بالتكنولوجيا المتقدمة لي هي واقفة أمام الجريمة المنظمة، وفي كل الميادين بحال لي سبق قلت من قبل ما يمكنش نسمحوا نهائيا بأن الجريمة المنظمة تكون متواجدة، الحمد لله لحد الآن لي في المغرب بالمفهوم لي معروف في الدول الافريقية، الجريمة المنظمة ماعندناش حنا في المغرب، الشيء الأخير، حنا ماتنقولوش بأنه ماتخصش ناخذوا بعين الاعتبار الدوافع لي دفعت، الآن تنقولوا ناخذوا بعين الاعتبار الدوافع الأساسية، كون وزارة الداخلية تتعمل جهدها باش يكون واحد الاستثمار، يكون واحد النمو ديال الاستثمار ورافد ومعين على الاستثمار لا للمنتخبين ولا للوزارات الأخرى، راه هذا عمل في الصميم للحد من العوامل ديال الجريمة، وأعتقد أنه كل رجالات الأمن بالإمكانيات المتاحة لهم، تعملوا كثر من جهدهم في هذا الميدان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

قبل أن نتابع، أخبر المجلس الموقر بأننا توصلنا باعتذار السيد وزير التربية الوطنية للإجابة عن السؤال المتعلق بتغيير موعد العطلة الصيفية للمستشار المحترم مولاي أحمد العمارتي، وسيؤجل طبقا للنظام الداخلي لجلسة موالية، فيما يتعلق بمواصلة أشغال هذه الجلسة، نعلن عن رفع الجلسة لمدة عشر دقائق لأداء صلاة الظهر، عشر دقائق من فضل السادة المستشارين.

(رفعت الجلسة لأداء صلاة الظهر).

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

نواصل أشغال هذه الجلسة وننتقل الى السؤال الموجه كذلك للسيد وزير الداخلية حول القانون المنظم لمجالس الجماعات والأقاليم والجهات للمستشارين المحترمين السادة : بوشعيب الهلالي، محمد المنصوري، بلحاج الدرمومي، أحمد السالك أبو زيد، حسين الجامعي ومحمد بلقاسم، الكلمة للمستشار سي الهلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السؤال المطروح بالضبط هو حول الاختصاصات للنظام أو القانون المنظم للعمالات والأقاليم.

السيد الرئيس،

لقد كانت جميع المناظرات ديال الجماعات القروية تعطي الأسبقية لمناقشة...

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

السؤال المطروح بالضبط هو حول توزيع الاختصاصات لمجالس العمالات والأقاليم، ولقد وقعت في بلادنا مناظرات وطنية كانت الأسبقية ديال المناقشة ديالها هو توسيع الاختصاصات ديال المجالس الإقليمية والعمالات وكانت التوصيات التي صدرت عن هذه المناظرات تعطي دائما الأولوية لطلب توسيع المجالس ديال العمالات والأقاليم، والآن وفي هذا الظرف، نضع نحن الجماعة من المستشارين المحترمين، هذا السؤال: أولا للسيد وزير الداخلية المحترم، لكونه رجل يتمتع بفكرة التغيير وشهادة على أنه جاءت أشياء جديدة تغيرت ثم جميع الدساتير كتن فيها تفتح في توزيع الاختصاصات ثم الجماعات القروية وقع في 76 الظهير المعروف بتوسيع اختصاصاتها إلا الظهير المنظم للمجالس ديال والأقاليم والعمالات، فبقاء هذه المؤسسة في نظرنا بقت مشلولة، مشلولة العمل ولم تعمل أي نشاط داخل الأقاليم والعمالات لعدم للضغط الموجود عليها في داخل تنظيمها، السؤال المطروح: هل الآن ماجاش الوقت باش نوسعوا الاختصاصات، ديال هذه العمالات والأقاليم حتى يمكن لها أن تلعب دورها في التنمية وفي الديمقراطية كذلك لأن النضج ديال الهيئات ديالها أصبح، يتطلب عمل موسع في مجال للعمل، وهي الأن تعاني القصور من هذا القانون التنظيمي، ولنا الثقة الكاملة في السيد وزير الداخلية الحالي ليرى النصوص لي هي واجب تغييرها ولكن أردنا الآن أن نطرح سؤال حتى السيد الوزير يمكن ليه يعطينا واحد البشرى حول توزيع الاختصاصات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدالمستشارو الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أشكر السيد المستشار المحترم والسادة المستشارون المحترمون على طرح هذا السؤال، وأنا غادي نبدى بالبشرى فعلا أنه مجلس العمالات أو مجالس العمالات أو مجالس الإقليم تم فعلا توسيع الاختصاصات ديالها، ثم فعلا تحديد الاختصاصات الذاتية ديالها لأن بحال لي سبق لي قلت الجهة وإعطاء الجماعات المحلية المكانة اللائقة بها في تدبير الشأن العام هو هدف استراتيجي وأكيد أن المجالس ديال العمالات والأقاليم عندها دور مهم كهمزة وصل بين الجهة وبين الجماعات المحلية الأخرى، وهذه المجالس هي بنفسها جماعات محلية، لهذا شخصية كل المميزات ديال الجماعة المحلية غادا تكون تتمتع به هاذ المجالس، الاختصاصات محددة الإمكانيات أكثر، مجالات أوسع ومحددة، لأن الدور ديالها في الاستراتيجية الإقتصادية والإستراتيجية الإجتماعية وفي المجتمع المدني ودور غادي يكون عنده جانب إيجابي جدا للتحفيز وللمواكبة وللتواصل ولمساعدة الجهة والجماعات الأخرى على التنسيق في الاستراتيجيات والبرامج ديالهم حتى مايكون لا تداخل لتمس العمل لأي جماعة أو جهة، أو ماتكونش بعض الثغرات لما تتغطيها لا للجماعة ولا الجهة، تكون المجالس الجهوية والإقليمة كجماعات محلية هي تتقوم بهاذ العمل هذا.

ثانيا غادي تعطى المسائل، الوسائل العملية من موظفين خاصين وإمكانيات خاصة، عموما ميزانية تلائم الدور الموسع والجديد لغادي تلعبوا المجالس ديال الجماعات والأقاليم والنص هو موجود من بين النصوص التي تهم الإصلاح الجماعي ككل، ولغادي يتطرح قريبا على أنظار ممثلي للحكومة والسلام عليكم ورحمة الله.

-- السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الى السؤال الموالي وهو موجه كذلك الى السيد وزير الداخلية حول تسوية وضعية رجال القوات الإحتياطية للمستشار المحترم السيد التامك محمد امبارك، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد التامك محمد امبارك:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لاتخفى على أي أحد الدور الذي تلعبه القوات الإحتياطية، فإن كانت سابقا وقعت ترقيات للقوات الاحتياطية للزيادة

في الأجور في الترقية، ولكن شملت هذه الترقية للبعض من الأقاليم، الناس لمحسوبين على الأقاليم الجنوبية، ولكن ماتو صلهمش هذه الزيادة نظرا للسن، ولا نخفي على السيد الوزير المحترم، الدور الذي تلعبه هذه القوات الإحتياطية والسهر على الأمن والدفاع على الحدود والسهر على أمن المواطنين، ولكن السيد الوزير هاذ الحقيقة، هذه القوة كانت... ولكن لله الحمد صبحت لشيء ونتمناو أن تتخاذ المسائل بعين الإعتبار، هاذ الترقية لاشك منها ما توصل، تقريبا ما بين 3٪ إلى 6٪ في السنة، وهذا القياس لا يلائم حالة هاذ القوة الاحتياطية لهي اليوم زادت على ما كانت تعمل في جنب القوات المسلحة الملكية، ولكن الأغلبية منها حايرة، فيها لدوز حياته كاملة باقي باش گاجا، يعني ما يسمى بالدوزيام كلاص، يعني من دون ترقية حتى يخرج للتقاعد، ونتمناو من السيد الوزير يعطينا نظرة على هاذ الحالة هذي ديال هاذ الناس لكافحو وعلى حساب ارتباطهم في الحدود وعلى حسب عملهم، وتنتمناو من السيد الوزير يجاوبنا على الرأي العام: أشنو التدابير التي تنوي الحكومة دير في شأن هاذ الناس وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم،س التامك،

أولا، بالنسبة للقوات المساعدة هي قوات مسلحة تعمل الى جانب الجيش الملكي كقوات مساعدة في مهام الدفاع الوطني وكذلك هي قوات مساعدة لقوات الأمن في العالم القروي مع الدرك الملكي، وللأمن الوطني في الوسط الحضري، والدور ديال هاذ الفئة من القوات لا يقل أهمية نهائيا عن الدور الذي تقوم به كل القوات لكتوفر عليها المملكة، وبطبيعة الحال هاذ القوات ككل الفئات الأخرى عندها واحد القانون أساسي خاص وضوابط مهنية خاصة وضوابط ديال الترقية خاصة وهي كتم... في هاذ الإطار بكيفية ديال الانصاف مثل كل العاملين في هاذ الحقل بدون... بالنسبة للفئة المنحدرة من المناطق الجنوبية لتفضلتوا وتكلمتوا عليها فالترقية ديالها كانت عادية حتى النهار لخدات التقاعد، نظرا للأعمال الجليلة لسداتها للمملكة والوطن، تم الاحتفاظ بها عن طريق عقود، في الوظيفة العمومية كلها ممكن تحتفظ بشي واحد عن طريق عقد ما بقاش داخل للنظام الأساسي، ماتتبقاش الضوابط ديال الترقية تتمشي عليه كسائر الموظفين الآخرين، النسبة القليلة ديال 3٪ أو 4٪ لتحدثوا عليها هي كثهم فئة ديال الضباط لثم الانعام عليهم من طرف سيدنا الله ينصرو، ولهذا ليس هناك أي هضم لحقوق هاذ الفئة، لأنها تمتعت بالحقوق ديالها كاملة حتى وصلت لسن التقاعد نظرا لما أسدته للوطن ومازالت تسديه ثم الاحتفاظ بها في إطار عقود، وهي كتمتع بالحقوق لتتعطيها ليها العقود كاملة، لكن نظرا للعمل ديالها في حقل القوات المساعدة، فبطبيعة الحال كاين فئة لتنم عليها الانعام من طرف سيدنا الله ينصرو.

كانت مقترحات ديال الترقية لجات من طرف وزارة محددة لما مخولاش تنظر في هاذ الترقية، وهي ترقية مخالفة للقانون لأنها مابقاش ضوابط ديال النظام الأساسي الذي يطبق عليها كيطبق على الفئة لهي مرتبطة بالدولة بعقود ومع ذلك سيتم التقرب لامن الوزارة لصدرات القرارات ولا من المعنيين بالأمر، ولا من الجهات لمعينة بالقوات الملكية حتى ينتظر في الملف والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد المستشار.

السيد المستشار:

إيلا بغيت نگول فقط على أن هاذ القوة الإحتياطية غير سميناها القوة الاحتياطية، وهي خصنا نكول ليها اليوم القوة المسلحة الملكية، القوة المسلحة الملكية في الحدود، والقوة المسلحة الملكية في الأقاليم والعمالات القوة المسلحة الملكية والناس لترقا ومعاها، كانو عندهم خارجين من القوة المسلحة الملكية وراجعوا الملفات، ديالهم وترقاو، بالترقية ديالهم لخصهم يخوضوا في لاصولد ديالهم، ولكن هانوا لكافحوا معاهم وترقاو معه، ليترقاو نظرا لأنهم تبعوا الداخلية وأصبحوا في حيرة، هاذا هو الجواب ديالنا لبغينا نطلبوا من السيد الوزير وبغينا السيد الوزير كيما گال في الأجوبة لي سابقة بأنهم يكون

لهم زيادة في 2000 وإما 2100 في السنة، أنا غادي نگول عن هاذ 2100 لغادي تزاد و2000 إيلا الله تخرج من دوك المتقاعدين، إيلا الله... ولكن حنا نسولوا على دوك لدافعوا مع القوات المسلحة وترقاو مع القوات المسلحة والقوات المسلحة لكانت خارجة رجحت وتوصلت بحقوقها في الترقية ديال لاصولد المناسب ولكن لتابعين للقوات الاحتياطية مازالين فيها ومازالوا مع القوات المسلحة، ولكن ماتوصلوا بحقوقهم نتمناو السيد الوزير يحل هاذ الحالة هذه ويتبعها بجدية ونتمناو التوفيق والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موجه كذلك للسيد وزير الداخلية حول لجان التفتيش والمراقبة للمستشارين المحترمين السادة: اعمارة الحاج عمارة محمد، صالح قميزة، زهير حسن، عبد الله أبو زيد، وحسن اوتغليست، الكلمة للمستشار المحترم حسن أوتغليست، تفضلوا.

المستشار السيد حسن اوتغليست:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

هاذ السؤال طرحناه فيما يخص التفتيش، هاذ العمل هذا تنحبدوه، وتنشكرو عليه السيد الوزير لأنه رائد في هذا العمل، ولكن كيف يأتي هذا؟ عندما تنشر أحد الجرائد.... تتوجه للتفتيش المجلس، هاذا شيء جميل ومن واجبها، ولكن ملي كتمشي للتفتيش تنعرفوا عليها أن الجماعة تتعمل في واحد الإطار واضح وقانوني فيه ثلاثة الرقابات: فيه الرئيس وسلطة الوصاية ديال الداخلية وفيه المراقبة ديال المالية، زيادة على هاذ الشي، تتكون ديك اللجنة المنصوص عليها في الظهير لكتكون من الرئيس و... ومقرري الميزانية، هناك ضوابط مايمكنش لك تختلس المال العام يلا تبعنا هاذ الضوابط، وملي تيكون شي حد لزايغ على هاذ الشي كخص هاذ الاطراف المتداخلة كلهم يدخلوا في هاذ المعترك، ماشي نگولوا غير الرئيس لأنه بغينا في السياسة لنهى عليها صاحب الجلالة، وبغينا باش نوسخوه وخلاص من أجل التوسيخ فينا للناس لا مزيانينش، وفينا الناس لنزهاء لهذا تنتمناو أنه فيما داز تفتيش نعطي بيان حقيقة لأنه كايصفط رئيس لهانوك الجرائد باش ينظروا البيان الحقيقي، ويصح أن تقول أيكذب الكاذب وهو مومن، قال: لا، حنا خاص الحاجة لتنشر تنشر بالمعقول، والحاجة لتكون تكون بالمعقول، ولهذا تنطرحوا الأسئلة الثالية، ثلاثة أسئلة:

أولهما: ماذا تنوي الوزارة العمل به في تكذب ما ينشرحول سمعة الرئيس لتتصبح ملطخة في سبيل الله مادار لا بليمنة ولا باليسرة وتجيوا وتلطخوه هاكذاك وكيكون مسدود عليه لأنه ماعندوش وسائل الرد، ثم نتساءل متى سيأتي للبرلمان بعزفيته" القانون، الميثاق الجماعي المعدل للميثاق ديال 76 لصبح اليوم ككون عرقلة أمام التنمية المنشودة للجماعة؟ وثالثا عل ذكر وحدة المدينة ووحدة القبيلة، تكلموا الاخوة فيه، نريد أن نقول أن وحدة القبيلة في المغرب بخصوصياتها ماتتكونش كتحارب، في كتبفي تأسرو كدير أسرة تنفتخر لأنني تنتمي الى هاذ الناس لهما هاذ القبيلة هادي، هاذ هو هما عند الناس لعندهم القبلية فنقول لهم: ماهكذا تكتب... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير .

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أولا، العملية ديال التفتيش، ترمي الى التأكد من مشروعية المصاريف وانضباطها بالنسبة للقواعد الحسابية والمالية لتتحكم في المالية العامة المحلية، فالمال هو مال عام ولابد من ضوابط والتأكد من الاحتكام لهذه الضوابط باش يمكن التحكم في هاذ المال العام، ماتحق لا للي ولا لغيري أنه يصرف كيفما يعني بدون ما تكون هناك محاسبة والمحاسبة ماتهدفش نهائيا للشخص أو العمل ديالو، بل للتأكد من مشروعية النفقات طيب، منين تتكون التقارير تتوجه للسادة للرؤساء لعندهم الحق يعطيو التفسيرات كلها وعلى ضوء التفسيرات وتفحص المعطيات، إذا كانت مخالفة كيتم إجراء قرارات، إتخاذ قرارات لتعلن في الجريدة الرسمية بكيفية معتادة، بالنسبة للصحافة، للأسف الشديد في العالم كله، ماشي غير في المغرب، كاين واحد النوع ديال التضخيم،

ونوع ديال التشويق، ونوع ديال التزويق والتنميق حتى في المكنوب بعض المرات باش الإنسان يبيع أكثر، يعني في عوض الصحافة ماتكون تعبير عن الرأي الحر النزيه وتحليل موضوعي رجعت تاهي سلعة من السلع باش يمكن ليها تباع خصها مقاييس محددة ديال نوع من الإشهار عبر الخبر أو نوعية الخبر أو كيفية الخبر الى غيره.

فبطبيعة الحال القضاء موجود لشاف بأنه تمس وعندو معطيات موضوعية تواحد ماتمنعوا أنه يلجأ للقضاء ويقتص لنفسه العمليات ديال التفتيش بطبيعة الحال وزارة الداخلية ماعندها حتى شي إرادة أو منفعة أن أي منتخب يتمس، بالعكس تنبغيوا المنتخبين يكونوا تعالجو المسائل ديال المصلحة العامة بموضوعية وغادي نعملوا اليد في اليد أكثر باش تكون كذلك واحد الضوابط موضوعية، مايبقاش التفتيش الهدف ديالوا هو يشوف واش كاين ملائمة ولا ماكايناش، كاين مشروعية ولا ماكايناش، يكون واحد التفتيش لكتساعد على القواعد ديال التدبير ويعطي نصيحة ويدخل تقنيات ديال التدبير بحيث يكون واحد الأخذ ورد، ولا كانت مخالفة، بطبيعة الحال لابد من العقاب ولابد من احالة الملفات على الجهات المعنية، فيما يخص الاصلاح الجماعي أنا سبق لي وجاوبت على هاذ السؤال، النصوص كلها الآن هي تحت الدرس عند اللجنة مختصة في الحكومة ديال سيدنا الله ينصرو، ومن بعدما غادي تنتهي هاذ اللجنة من الدرس لي فيها، كل الحساسيات السياسية لكتمثل الأغلبية، الحكومة غادي تعدل وتوافق، وتتعرض النصوص على المجلس الوزاري، وأنذاك غادي تجي أكيد لقبة البرلمان.

فممارسة المسؤولية تخصها الصبر وتخصها الجرأة والشجاعة والنبي صلى الله عليه وسلم تاذي، فكيف حنا ناس بسطاء عاديين كنمارسوا مهام، إيلا قال فيما شي واحد عن كذب الله يجازيه، ولكن يلا تعدى واحد الحدود لزاما واحد رد الفعل قانوني كخضع للمساطر القانونية والقضائية والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

. ننتقل الى السؤال الموالي في جدول الأعمال، بهذا نكون أنهينا حصة السيد وزير الداخلية، وننتقل الى السؤال المتعلق بوزير الشؤون الثقافية والاتصال حول القناة الثانية دوزيم للمستشار المحترم السيد الحبيب الزويكي.

المستشار السيد الحبيب الزويكي:

السادة الوزراء،

إخواني النواب المحترمين،

السيد الوزير، ان اهتمامكم الأكيد بصفتكم رجل إعلامي بتطوير فضاءنا الإعلامي: السمعي والبصري، منه بصفة خاصة يدفعني أن أثير اشكالية القناة الوطنية الثانية التي يستفيد من برامجها جل المواطنين عبر أجزاء هامة من التراب الوطني باستثناء إقليم كلميم وبعض الأقاليم المجاورة كأسا وطاطا التي لازالت محرومة من هذا الحق، ومراعاة للموقع الاستراتيجي لبعض هذه المدن وضرورة توفير المناخ الثقافي والترفيهي لسكانها، أود أن أسأل السيد الوزير عن الإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها لتحقيق رغبة سكان هذه المنطقة للاستفادة من برامج القناة الثانية على غرار باقي أقاليم المملكة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للجواب

السيد محمد الأشعري وزير الثقافة والاتصال:

شكرا للسيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار المحترم،

كما تعلمون فإن التغطية التلفزية تتطلب امكانيات تقنية ومالية كبيرة، والقناة الثانية عكفت منذ فترة على ايجاد الوسائل التقنية والمالية الضرورية لتغطية مجموع التراب الوطني، أولا لأنها حريصة على أن تصل منتوجاتها الى الجميع، وهذا لصالحها، وثانيا لأن هذه الخدمة التلفزية مطلوبة ومن حق المواطنين أن يطلبوها أينما كانوا، وفي إطار هذا المجهود تمت تغطية كل من مدن ايفرن وورزازات والراشيدية خلال سنة 2000 وستعمل القناة على تغطية مدينة تطوان خلال شهر يناير 2001 ومدينة تازة خلال شهر أبريل 2001، وستستمر في برناسجها للتغطية الشاملة لمجموع التراب الوطني وهي الآن بصدد

القيام بدراسات مع الأقاليم المعنية لتبحث عن إمكانيات للتعاون في هذا الإطار، ومن المؤكد أن مشروعها على المدى المتوسط والبعيد هو التغطية الكاملة لمجموع التراب الوطني، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار لكم الكلمة.

السيد المستشار:

السيد الوزير، بغيت نثير الانتباه على أنه الجهة ديال كلميم راها الجهة ديال رعايا صاحب الجلالة، كتعرف ما بين تزنيت وكلميم 100 كلمتر، ما بين كلميم وطانطان 130 كلم.

السيد الوزير، تتعرف بأن دوزيم نقزت من تيزنيت لطانطان وخلات كلميم، مشات من طانطان لعيون وخلات كلميم، كلميم راه مخلص لصاحب الجلالة، ماشي دوز عليهم دوزيم من هنا، تكون عندهم 100كلم فيها دوزيم و100 كلم الثانية وهما محرومين، راهم تخلصوا هاذ الفاكتورة لتخلصوا ديال الضوء ديال دوزيم حرام عليكم تشدوا الفلوس ديالها لأنه... راه الناس تشكيو السيد الوزير، راه هادشي ماشي معقول، هادوك راهم رعايا ديال صاحب الجلالة ماشي 100 كلم يشدو دوزيم والرعايا ديال كلميم لهي جهة وجهة باب الصحراء لهي معروفة بباب الصحراء ماتشد دوزيم وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير:

نبغي نأكد فقط للسيد المستشار المحترم أن جميع المغاربة بالطبع رعايا صاحب الجلالة، وأنه منين تتكون الإمكانية ديال التغطية ماكايناش دفعة واحدة وعلى مجموع التراب الوطني فيما وصلات راها غطات جزء من رعايا صاحب الجلالة، ولكن الشيء لقالوا على كلميم بالضبع غادي نشوفوه مع القناة الثانية الامكانيات لاستراك ذلك ايلا كان تقنيا ممكن الاستدراك ديالو في أقرب وقت إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الى قطاع الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن وأخبر المجلس أن السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التشغيل ستنوب عن السيد وزير الطاقة والمعادن عن سؤال الذي يتعلق بالصعوبات، وقع استدراك لم يوزع... استدارك من فريق التجديد، غير السؤال الذي كان موجها لوزير الداخلية بهذا السؤال حول الصعوبات التي يثيرها عدم تسليم المكتب الوطني للكهرباء الحوالات الخاصة بالجماعات المحلية للمستشارين المحترمين السيدين: حسن واهروش، ورحال الزكراوي، الكلمة للمستشار المحترم السيد حسن واهروش.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

كما هو في علمكم تقوم الجماعات المحلية بأداء حصتها للمكتب الوطني للكهرباء بواسطة حوالات يوقعها رؤساء الجماعات، وتؤدى عن طريق المصالح الإقليمية والجهوية للخزينة العامة قبل أن تتوصل بها المصالح المركزية بالدار البيضاء التي تعمل على تسليمها الى المكتب الوطني للكهرباء، وحيث أن هذه المسطرة تتطلب وقتا طويلا يتراوح بين 6 أشهر وسنة كاملة، الأمر الذي يؤدي بالمكتب الوطني للكهرباء الى التوقف عن تقديم خدمات الإنارة طالما لم يتم التوصل بالحوالات، وغني عن التوضيح أن ضحية هذا التعقيد الإداري هو المواطن الذي يجد نفسه محروما من الإنارة لذلك أستسمحكم السيد الوزير في طرح السؤال التالي: كيف يمكن تبسيط مسطرة الأداء بالشكل الذي يضمن توصل المكتب الوطني للكهرباء بحقوقه ويحافظ في نفس الوقت على حقوق المواطنين في الاستفادة من الخدمة العمومية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار اذكركم من جديد أن الوزيرة السيدة نزهة الشقروني ستنوب في الإجابة عن السيد وزير الطاقة والتجارة في هذا السؤال، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الإجتماعية والتضامن المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وادماج المعاقين:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

باسم السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن، اشكر السيدين المستشارين المحترمين على سؤالهما، وأذكر المجلس الموقر بأن المكتب الوطني للكهرباء ابتداءا من فاتح يناير 1993 تبعا لمنشور السيد الوزير الأول رقم 69 والذي صدر بتاريخ 13 نوفمبر 1992 اعتمد على وضع نظام أداء الأتاوى، أتاوة الكهرباء الخاصة بالإدارات العمومية والجماعات المحلية، بواسطة لفينيات بدل الحوالات البريدية لكان معمول بها من قبل وهاد جاء في إطار تبسيط هذه المسطرة، وفي هذا الإطار كذلك فالمكتب الوطني للكهرباء كيف تتعرفوا تمد الجماعات المحلية في بداية كل ستة بتوقعات استهلاك الطاقة الكهربائية، وعلى إثر ذلك تحصل هذه الجماعات على الميزانيات المخصصة لها سنويا وذلك باش تحصل على السمات اللازمة من المكتب الوطني للماء الصالح للشرب الذي عهد له طبقا للمنشور ديال السيد الوزير الأول لذكرتوا قبيلة عهد لهذا المكتب بتدبير هذا النظام وذلك باش تمكن من أداء ماهو مترتب عليها من فاتورة استهلاك الطاقة الكهربائية في الوقت المناسب باش مابوقعش هاذ التأخير لذكروا السيد المستشار.

ومن أجل التغلب على المشاكل لي يمكن تنجم عن تطبيق هذه المسطرة وضمان كذلك سير مستديم لهذا النظام وتحسين تدبير ميزانية الجماعات المحلية والإدارات العمومية ثم كذلك في إطار منشور السيد الوزير الأول رقم 99-20 الصادر بتاريخ 16 غشت 1999 إحداث لجنة تتبع سير نظام هاذ السمات على المستويين: المركزي والإقليمي، ويرأسها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وبهذا الشكل كيمكن اللجنة الإقليمية، لترأسها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ولتضم ممثلين محليين عن كل من هيئات التوزيع والخزينة العامة للمملكة ولجنة السهر الاقليمية وقسم الجماعات المحلية وكذا ممثلين ان اقتضى الحال من الادارات والجماعات المحلية وذلك باش تأخذ كل التدابير الضرورية لحل المشاكل أن الآنية أو التي تطرح على المستويين الإقليمي أو المحلي وشكرا السيد الرئيس، وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

أشكر السيدة الوزيرة على جوابها الذي جاء واضحا، وأنا متفق معها لأنه كنت طلبت اللقاء مع السيد ادريس بنهيمة المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء ووضح لي نفس الكلام، يعني أن المكتب الوطني للكهرباء لابد باش يتوصل بالفلوس داخل الحساب ديالو، البنكي عاد يمكن باش يطلق الضوء، اما ديك المانضة، وخديت معاي المانضات نعطي مثل بالجماعة ديللي لهي، جماعة مزوطة بدائرة مجاط بشيشاوة خديت معاي المانضات لينساهم الرئيس وديتهم لدريس بنهيمة غير مقبولين، هو تطلب الفلوس يدخلوا للصندوق، تطلب تعتبر دوك المانضات لنساهمالرئيس غير كافيين، واحتا لتنطلبوا السيد الرئيس، مجرد ما يسني الرئيس المانضة ديال الحوالة يتطلق الضوء للرئيس تسني المانضة راهي فلوس نعتبرها أن المكتب توصل بفلوسه بمجرد مايوقع، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

بهذا نكون انهينا حصة الأسئلة الشفهية وننتقل إلى الجلسة الموالية المتعلقة بدراسة :

- مشروع قانون رقم 77.99. يمنع بموجبه الجمع بين الأجرة والمعاش أو أي إيراد آخر يدخل في حكمة .

- مشروع قانون رقم 33.00 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق الاتفاقية الموقعة بليبرفيل في 3 يونيو 1999 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكابون الهادفة إلى تفادى الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل.

- مشروع قانون رقم 36.00 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية ومركز المعلومات والتسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (انفوسمك) الموقع بروما في 31 يناير 2000 .

حضرات السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 99.77، يمنع بموجبه الجمع بين الأجرة والمعاش أو أي إيراد آخر يدخل في حكمة .

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع في شخص السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .

السيد امحمد الخليفة، وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير المحترمان،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم لمجلسكم الموقر مشروع قانون يشكل محطة جديدة في المسار الإصلاحي على مستوى التدبير العام، ويتمثل في منع الجمع بين الأجرة والمعاش، وفي سد الفراغ الذي يعتري التشريع المغربي في هذا المجال .

لقد خلف هذا الفراغ التشريعي العديد من المشاكل العملية للمصالح المالية للدولة، وللصناديق المشرفة على أنظمة التقاعد، تسببت في نزاعات قانونية وقضائية . ولقد أفرز لجوء بعض الأشخاص المعنيين بالموضوع إلى المحاكم المختصة اجتهادا قضائيا أقر بإمكانية الجمع بين الأجرة والمعاش، وذلك في غياب نص صريح يمنع ذلك .

إن مبادرة الحكومة المتمثلة في تقديم هذا المشروع تندرج في إطار سياستها الرامية إلى السعي المستمر إلى ترشيد تدبير المال العمومي، فالإجراء القضائي لعدم تمكين الشخص الذي يتقاضى أجرا من الاستفادة من المعاش لمن شأنه الإسهام، ولو بشكل محدود في التخفيف من حجم نفقات صناديق التقاعد، وبالتالي توفير إمكانيات مالية يمكن توظيفها لتحسين الخدمات المقدمة لباقي المتقاعدين وذوي حقوقهم، مع الإشارة إلى أن جل الأشخاص المحتفظ بهم في العمل، أو المعاد توظيفهم بعد إحالتهم على التقاعد، ينتمون إلى فئة الموظفين السامين الذين يتقاضون أجورا عالية .

ويقترح في إطار مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر منع الجمع بين المعاش وبين أجرة العمل المؤداة من ميزانية الدولة أو الجماعات المحلية أوالمؤسسات العمومية أو الهيئات التي تمتلك الدولة فيها 50٪ أو أكثر من رأس مالها .

وقد حدد المشروع آليات من شأنها ضمان تطبيق القواعد التي يقرها مشروع القانون .

ومن أجل تمكين الأشخاص الذين يستفيدون عند تاريخ مفعول القانون من الجمع معاش وأجرة من تسوية وضعيتهم، فإن مقتضياته لن تطبق إلا ابتداء من اليوم الأول من الشهر الثالث الذي يلي تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية .

وتجدر الإشارة كذلك أن المنع الذي أقر المشروع لن يشمل الفئات التي تستفيد حاليا من إمكانية الجمع بموجب نص تشريعي .

وفي الأخير أتوجه بالشكر إلى مجلسكم الموقر، وأتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على كل الملاحظات والاقتراحات التي تقدموا بها لإغناء المشروع والتي ستكون محط اهتمام بالغ في مجال التطبيق .

والسلام عليكم ورحمة الله، وشكرا على تتبعكم .

السيد رئيس الجلسة :

نكتفي ... اعتقد أن هناك كلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة .. والمجلس يعتبر أن التوزيع كاف .

ننتقل إلى فتح باب المناقشة، ونبتدئ بإعطاء الكلمة لمستشار عن فرق الأغلبية . الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ الأنصاري باسم فرق الأغلبية .

المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في مناقشة مشروع القانون رقم 77 - 99 والذي يمنع بموجبه الجمع بين أجرة المعاش أو أي إيراد آخر يدخل في حكمة . وإنه من البديهي أن المشروع المذكور جاء لملء فراغ تشريعي، وذلك في سياق المنظور الحكومي والشمولي لمعالجة بعض السلبيات في مجال إنفاق المال العام وتحقيق توزيع أفضل للثروة الوطنية، وبالتالي تحفيف العبء الثقيل الملقى حاليا على عاتق صناديق التقاعد وتمكينها من توفير موارد مالية إضافية لمواجهة متطلبات المتقاعدين وذي حقوقهم مستقبلا وإنه يتضح بالتالي أن ذلك يرمي إلى منع الجمع بين ما يودي العامل من أجر داخل الإدارة العمومية أو الجماعات المحلية أوالمؤسسات العمومية أو شبه العمومية، وذلك للحد من تبذير ما يصرف من خزينة الدولة، أي من أموال الشعب، ذلك دون إغفال بعض الاستثناءات المنصوص عليها بمقتضى قوانين خاصة، وإنه من المؤكد أن مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته يتوفر على عدة إيجابيات نظرا لكونه أولا سيحد من تبذير المال العام، وكذلك سيقلص من ظاهرة إعادة التوظيف بعد الإحالة على التقاعد وذلك بصفة أساسية .

وعلى هذا الأساس، وقبل اختتام هذه المداخلة فإننا نهيب بالحكومة أن تعمل مستقبلا على معالجة وضعيات الفئات الصغرى من الموظفين المحالين على التقاعد، والمشمولين بهذا المنع الذي جاء به المشروع وذلك بالإضافة إلى الاتيان مستقبلا بمشروع قانون تحدد بمقتضاه سياسة الحكومة بخصوص منع إعادة التوظيف في الإدارات العمومية أو شبه العمومية بعد بلوغ سن التقاعد كقاعدة، وتحديد الحالات المستثناة قانونا وعلى سبيل الحصر، والشروط التي ينبغي أن تتوفر من أجل ذلك .

وعليه، ونظرا لما ذكر فإن فروق الأغلبية ستعمل على التصويت إيجابيا على هذا المشروع ، وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة لمستشار عن فروق الأغلبية، الأستاذ السيد محمد الجوهري .

المستشارالسيد محمد الجوهري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم فرق المعارضة أتدخل في هذا المشروع، ونعتبر، كما اعتبرنا وناقشنا في لجنة العدل، أن المسألة في الحقيقة ليست مسألة الحفاظ على المال العام بهذا الشكل، لأن راتب التقاعد هو حق من حقوق المتقاعد، لكن من منظور آخر، منظور أن التقاعد، ونظام التقاعد هو نظام تكافلي بين الموظفين، فلا نرى .. يعني نقول إنه من منطق المشرع بالنسبة لهذا المشروع، ألا تكون هناك ازدواجية في التمتع براتيبين طبعا الأمر موجه إلى الموظفين السامين وهم كبار الموظفين الذين يتقاضون أجورا عالية، لعدم الجمع بين الأجر وبين التقاعد، لماذا الموظفون السامون ؟ لأن الإدارة دأبت على الاحتفاظ بموظفين سامين بطرق أو بأخرى وتعتبر أنهم خبراء، أو لهم رصيد علمي أو رصيد ثقافي ... فيزيدون راتبا جديدا على التقاعد الذي هو تقاعد كامل بعد

بلوغ أربعين سنة من العمل أو ستين سنة من العمر مع تفشي بطبيعة الحال أوضاع حاملي الشهادات الذين لا يجدون الوظائف .

هذه المسألة تجرنا - كما ذكر الأستاذ الأنصاري - إلى المذاكره حول المطلب الدائم، الجديد والقديم دائما . المتعلق بالأجور العليا في الدولة وضرورة عقلنة الأجور، وعقلنة التعويضات إذا كانت المسألة فعلا تتجه إلى الحفاظ على المال العام، الكل يعلم أن الأجور تحكمها قواعد لا تستطيع الإدارة أن تتجاوزها ولاسيما أن هناك الآن حكما هو القضاء الإداري . لكن التجاوزات تقع فيما يسمى بالتعويضات أو العلاوات أو المسائل الإضافية التي تعطى بدون رقيب وبدون حسيب وبدون ضابط، فإذا كان هناك فعلا تغيير فإنه يجب أن يقع في العموم، لا في جزئية بسيطة .

ومع كل ذلك فنحن نرى في المعارضة أن هذه خطوة لا يستهان بها، ولكنها ليست كل شيء، ولا يمكن أن تطال الموضوع ككل، ولذلك لا بد من خطوات أخرى جزّيئة . وهذه الخطوات سبق أن تناولها أو أشار إليها في إشارة واضحة وصريحة البرنامج الحكومي عند إلقائه من طرف السيد الوزير الأول، وبالتالي كذلك فإن الإخوان يطالبون بإصلاح نظام التقاعد ككل ليشمل جميع الموظفين وجميع العاملين .

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الآن ننتقل إلى التصويت على المشروع مادة مادة .

- المادة الأولى : الموافقون ؟ الإجماع .
- المادة الثانية : الموافقون ؟ الإجماع .
- المادة الثالثة ؟ الإجماع .
- المادة الرابعة ؟
- المادة الخامسة ؟

وافق المجلس على هذه المواد بالإجماع .

والآن أعرض المشروع برمته على التصويت ، الموافقون ؟

وافق المجلس على هذا المشروع برمته بالإجماع .

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 77 - 99 ينمع بموجبه الجمع بين الأجرة والمعاش أو أي إيراد آخر يدخل في حكمه .

ننتقل الآن إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 00 - 33 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بليبريفيل في 3 يونيو 1999 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الگابون الهادفة إلى تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهريب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل .

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع .

الكلمة للسيد كاتب الدولة في الخارجية لتقديم هذا المشروع .

السيدالطيب الفاسي الفهري كاتب الدولة في الخارجية :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم حكومة جلالة الملك أن أقدم هذه الاتفاقية المبرمة مابين المملكة المغربية وجمهورية الگابون في المجال الاقتصادي .

تم الاتفاق على هذه الاتفاقية في ليبرفيل في يونيو 1999، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تفادي الازدواج الضريبي وتحديد طرق فرض الضريبة على الدخل ومنع التهريب الجبائي، ومن شأن دخول هذه الاتفاقية حيز التطبيق تعزيز التعاون القائم مابين المغرب والگابون خاصة على مستوى تسهيل المبادلات التجارية والمالية وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار بشكل متبادل .

ومعروف أن بعض المقاولات المغربية قامت أخيرا، في هذه السنوات الأخيرة باستثمار هام في جمهورية الگابون .

وهذا الاتفاق من شأنه أن يعزز الحضور المغربي الاقتصادي في الدول جنوب الصحراء .

وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

الآن هل هناك طلب للمناقشة ؟

لا نتوفر على أي اسم، إذن ننتقل الآن إلى التصويت وأعرض المادة الفريدة التي يتضمنها مشروع القانون على التصويت .

ـ الموافقون ؟ الإجماع

أعرض المشروع برمته على التصويت .

ـ الموافقون ؟ الإجماع

بهذا يكون المجلس قد وفق على مشروع القانون مشروع قانون رقم 33 .00 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق الاتفاقية الموقعة بليبرفيل في 3 يونيو 1999 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الگابون الهادفة إلى تفادى الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل

وننتقل الن لى مشروع قانون رقم 36.00 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية ومركز المعلومات والتسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (انفوسمك) الموقع بروما في 31 يناير 2000 .

الكلمة للسيد الوزير لتقديم هذا المشروع .

السيد كاتب الدولة في الخارجية :

شكر السيد الرئيس،

بالفعل تم التوقيع على هذا الاتفاق في يناير من هذه السنة بروما بمقر المنظمة العالمية للأغذية والزراعة . وبموجبه ستعمل الحكومة المغربية على تقديم جميع التسهيلات الممكنة والضرورية لإقامة هذا المركز بالدارالبيضاء . وتقر الحكومة بمقتضى الاتفاق بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية للمركز، وتتعهد بمنح الامتيازات والحصانات اللازمة للأطر العاملة به . ويتعهد المركز من جانبه باحترام القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في المغرب وتقييد الموظفين بالقيام بمهامهم وفقا لما تقتضيه مصلحة المركز .

وحضور هذا المركز بالمملكة المغربية يدخل في نطاق تعزيز السياسة المغربية في ميدان الصيد البحري والمصداقية التي توصلنا إليها والحمد لله في هذا المجال في تعاوننا مع الدول العربية ومع دول الجنوب بصفة عامة .

وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير .

أفتح باب المناقشة . هل هناك من متدخل ؟

إذا لم يكن هناك متدخل، أعرض المادة الفريدة التي يتضمنها المشروع على التصويت .

ـ الموافقون ؟ الإجماع

أعرض المشروع برمته على التصويت .

ـ الموافقون ؟ الإجماع

إذن وافق المجلس على مشروع قانون رقم 36.00 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق اتفاق المقربين حكومة المملكة المغربية ومركز المعلومات والتسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (انفوسمك) الموقع بروما في 31 يناير 2000 .

بهذا نكون قد انهينا جدول أعمال هذه الجلسة،

وأشكر السادة الوزراء والسادة المستشارين .

وأعلن عن رفع الجلسة .